أوباما: التوصل إلى اتفاق لحل مشكلة الديون بات وشيكا

نسخة معدلة من مشروع قانون سقف الدين تقربه من الإقرار

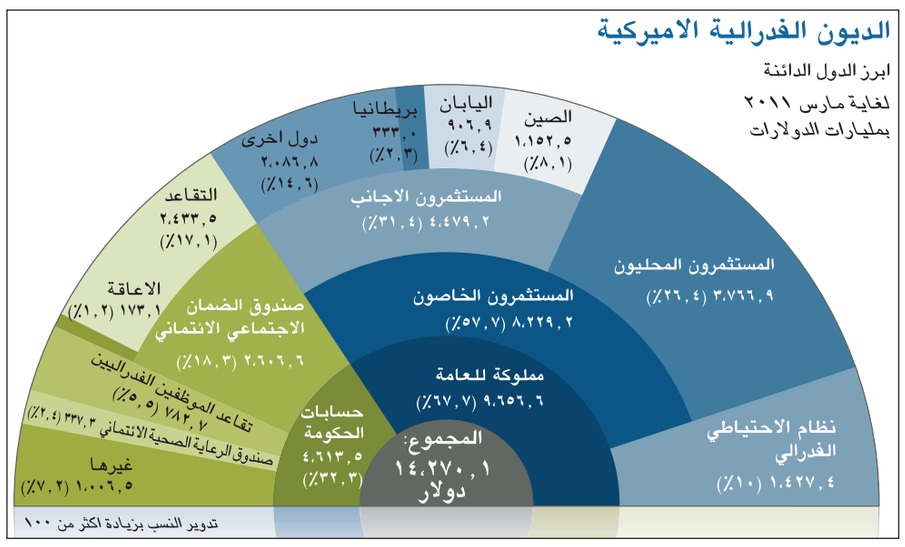

عواصم ـ وكالات: يتوقع أن يتجاوز مجلس النواب الأميركي مرحلة الجدل الدائر حاليا حول رفع سقف الدين العام، وذلك في إطار الجهود الكبيرة التي يبذلها الرئيس الأميركي باراك أوباما، حيث عقد المجلس مساء امس جلسة لمناقشة التعديلات المقدمة من قبل الجمهوريين على القانون المعدل لزيادة سقف الدين العام للأجل القصير.

وقال رئيس لجنة القواعد بمجلس النواب ديفيد درايير الجمهوري البارز ان مشروع القانون المعدل سيفرض شروطا أكثر صرامة لموقف الكونغرس على تعديل دستوري لميزانية متوازنة.

وقال نواب جمهوريون عقب لقاء مع زعمائهم ان مشروع القانون المعدل يجتذب قدر أكبر من التأييد من المحافظين الذي منعوا نسخة سابقة من مشروع قانون رفع سقف الدين من الوصول الى اقتراع في وقت سابق.

من جانبه، حذر الرئيس الاميركي باراك اوباما امس من ان «الوقت شارف على النفاد» للتوصل الى اتفاق لرفع سقف ديون البلاد، مؤكدا ان التوصل الى اتفاق بات وشيكا.

وكان اوباما قال في بيان إنه «في الوضع الحالي مواقف الحزبين ليست متباعدة كثيرا» مؤكدا ان اي اتفاق يتم التوصل اليه يجب ان يكون باتفاق الحزبين، داعيا الاميركيين الى مواصلة الضغط على الجمهوريين والديموقراطيين.

وقال «لقد اصبح واضحا الآن ان اي حل لتجنب العجز عن سداد الديون يجب ان يأتي من الحزبين. ويجب ان يحظى بتأييد الحزبين المتواجدين هنا لتمثيل الشعب الاميركي، وليس تأييد فصيل واحد فقط».

وجاءت تصريحات اوباما بعد ان ادى تمرد المحافظين في الحزب الجمهوري الى ارباك الحزب الاخير الذي حاول انقاذ مشروع قرار اقترحه رئيس مجلس النواب الجمهوري جون باينر رغم ان الديموقراطيين في مجلس الشيوخ والبيت الابيض أصروا على عدم تمريره.

وقال اوباما ان «سقف الدين لا يحدد مبلغ المال الذي نستطيع انفاقه، بل انه يخولنا دفع مستحقاتنا المتراكمة، ويعطي الولايات المتحدة الاميركية القدرة على الوفاء بوعودها».

واشار الى ان الجانبين توصلا الى شبه اتفاق حول مدى الخفض في الانفاق وحول الخطوات التي يجب اتخاذها خلال الاشهر المقبلة بشأن الاصلاح الضريبي ووضع شكل من اشكال آليات التطبيق.

واضاف «لذلك توجد العديد من الطرق للخروج من هذه الفوضى. لكن وقتنا شارف على النفاد، يجب علينا التوصل الى تسوية بحلول الثلاثاء حتى تكون لدى بلادنا القدرة على دفع فواتيرها في الوقت المحدد كما هو دأبنا دائما».

وقال اوباما انه يدعو الشعب الاميركي الى مواصلة الضغط على اعضاء الكونغرس للتوصل الى تسوية بعد ان ادى نداء مشابها اطلقه الاثنين الماضي الى توقف بعض مواقع الكونغرس وشغل خطوط الهاتف بسبب الضغط الشديد عليها.

واضاف «بالنسبة لي ادارتنا ستواصل العمل مع الديموقراطيين والجمهوريين طوال عطلة نهاية الاسبوع حتى يتم التوصل الى حل. لقد انتهى زمن وضع مصلحة الحزب اولا».

وتابع «لقد حان الآن وقت التوصل الى تسوية نيابة عن الشعب الاميركي. وانا واثق بأنه باستطاعتنا حل هذه المشكلة، كما أنني واثق بأننا سنحل هذه المشكلة». إلى ذلك، دعا موظف فيدرالي الاربعاء الماضي نوابا الى الاستعداد لذلك. فقد رأى ديفيد ولسون احد المسؤولين في مكتب مراقب العملة، الهيئة التي تتولى ضبط المصارف وتتبع لوزارة الخزانة، ان لدى النواب «اسبابا للقلق» من امكانية خفض التصنيف. وتابع «اود ان اقول ان ذلك سيحصل». واضاف «قد يكون امرا هائلا».

والتصنيف «ايه ايه ايه» الذي تتمتع به الولايات المتحدة ولم يتغير منذ 1917، بدا وكأنه قديم العهد بقدر ما هو قديم التصنيف بحد ذاته الذي ابتكره جون مودي في 1909.

وكان احتمال خسارة هذا التصنيف بعيدا عن التفكير قبل وقت قصير، اي عندما تولى اوباما مهامه في يناير 2009.

وتملك واشنطن بطبيعة الحال كل الاوراق الرابحة لتكون في قمة سلم المدينين الاكثر صدقية: فهي اكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم وتشكل الاساس الضريبي الاوسع في العالم وتفرض رقابة على النقد من قبل الاحتياطي الفيدرالي وتتمتع بإخلاص المستثمرين في القطاع الخاص واكبر المصارف المركزية في العالم التي تشتري ديونها. لكن من الممكن طردها بين ليلة وضحاها من الحلقة الضيقة للدول الاكثر ملاءة اذ انها اصبحت في مستوى دول مجموعة السبع الاخرى مثل فرنسا او كندا واقتصادات صغيرة مثل فنلندا او سنغافورة. والاربعاء الماضي ذكر رئيس وكالة ستاندارد اند بورز للتصنيف ديفن شارما الذي كان يدلي بشهادة امام مجلس النواب ان «محللينا اشاروا في منشوراتهم الى ان وزن الديون ومعدل النمو امر ينبغي دراسته بعمق» للاحتفاظ بدرجة «ايه ايه ايه».

وفي منتصف يوليو، اعلنت هذه الوكالة ان هناك «احتمال 50٪» ان تخسر الولايات المتحدة تصنيفها في ثلاثة اشهر.

وقال محللون في شركة الوساطة اليابانية نوومورا ان «خطر تخفيض تصنيف الولايات المتحدة في ازدياد»، مشيرين الى ان وكالات التصنيف توجه «تحذيرات حاسمة». وتوقعوا انه اذا خسرت الولايات المتحدة تصنيفها «ايه ايه ايه»، فان كل النظام المالي العالمي سيكون ملزما باعادة تقييم المخاطر في اسواق الديون من الصناديق المشتركة للودائع الى مصارف الاعمال التي تستخدمها اداة في معاملات متعددة معقدة الى حد ما وشركات التأمين ومشتري ديون الدول الولايات والتجمعات المحلية في الولايات المتحدة.. ونشرت احدى وكالات التصنيف من بين الثلاث الكبرى، فيتش ريتينغز، ايضا تقريرا عن تداعيات خسارة تصنيف «ايه ايه ايه».

وقالت هذه الوكالة ان «احتمال خفض تصنيف «ايه ايه ايه» المنسوب للديون الحكومية في الولايات المتحدة من قبل وكالة تصنيف مالي كبيرة (وليس بالضرورة فيتش ريتينغز) ادى الى عدد كبير من التحذيرات بشأن عواقب مثل هذا القرار على الاسواق المالية والاقتصاد الاميركي».

لكن بحسب فيتش فان سندات الخزينة ستحتفظ على المدين القصير والمتوسط «بوضعها كسندات مرجعية لاسواق معدلات الفوائد».

واشار مصرف دويتشي بنك مع ذلك الى اهمية ان يتوصل النواب الذين يتفاوضون حول رفع سقف الديون القانوني، الى اجراءات مالية مقنعة. وفي حال ادت هذه الاجراءات الى خيبة امل الوكالات، تطرق الان راسكين المحلل في قسم السندات في البنك الالماني، الى خطر «خفض التصنيف عدة نقاط» مع تأثيرات واضحة في انتقال العدوى الى مدينين حكوميين وشبه حكوميين وحتى في القطاع

النمو الأميركي أقل من المتوقع

واشنطن ـ رويترز: أظهر تقرير حكومي امس أن الاقتصاد الأميركي نما بأقل من المتوقع في الربع الثاني مع ارتفاع طفيف للغاية في انفاق المستهلكين بسبب صعود اسعار البنزين. وقالت وزارة التجارة إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس جمع السلع والخدمات المنتجة داخل الحدود الأميركية ارتفع بمعدل سنوي 1,3٪. وتم تعديل نمو الناتج في الربع الأول بخفض كبير إلى 0,4٪ من 1,9٪. وكان الاقتصاديون توقعوا نموا بمعدل 1,8٪ في الربع الثاني. وتم خفض معدل النمو في الربع الأخير من العام الماضي إلى 2,3٪ من 3,1٪ ما يشير إلى أن الاقتصاد بدأ في التباطؤ قبل ارتفاع أسعار البنزين وتعطل الامدادات من اليابان. وتوقع الاقتصاديون ان يبدأ الاقتصاد في التحسن الآن مع عودة الامدادات اليابانية وتراجع اسعار البنزين.

البنك يدرس خطواته التالية بشأن أسعار الفائدة

«المركزي الأوروبي» في ورطة مع تراجع التضخم إلى 2,5٪

برلين ـ د.ب.أ: كشفت بيانات أولية صدرت امس أن معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو سجل هبوطا مفاجئا إلى 2,5٪ في يوليو الجاري ما يترك البنك المركزي الأوروبي في ورطة حيث يدرس خطوته التالية بشأن أسعار الفائدة.

كان محللون يتوقعون أن يعلن مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» أن التضخم في تكتل العملة الموحدة لايزال عند 2,7٪ هذا الشهر.

يقول المحللون إن تراجع حدة ضغوط أسعار الطاقة وما صاحبها من مؤشرات على تباطؤ النمو الاقتصادي في الأشهر القليلة الماضية من المرجح أن تكون ساهمت في انخفاض التضخم.

ومع ذلك، لايزال التضخم أعلى من السقف المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي البالغ 2٪ ما يجعل بالتالي البنك في ورطة.

يقول محللون إن مواصلة البنك دورته لرفع أسعار الفائدة قد تساهم في الحد من أسعار المستهلكين في تكتل اليورو، إلا أن زيادة تكاليف الإقراض يمكن أن تخاطر بخفض الأداء الاقتصادي الهش الحالي لمنطقة اليورو.

هذا في المقابل يمكن أن يعقد بشكل أكبر المهمة التي تواجه أجزاء من منطقة اليورو التي تكافح من أجل خفض مستويات الدين والعجز المرتفعة. وبالتالي من المحتمل أن يعني التراجع غير المتوقع أن يبقي مجلس السياسة النقدية للبنك والمؤلف من 23 عضوا على خياراته مفتوحة عندما يجتمع الأسبوع المقبل في فرانكفورت.

كان البنك أقدم في وقت سابق من هذا العام على ثاني زيادة لسعر الفائدة خلال العام الحالي عندما أعلن عن زيادة أخرى بمقدار ربع نقطة مئوية في سعر إعادة التمويل الرئيسي لترتفع تكلفة الأموال في منطقة اليورو إلى 1,5٪.

وما يؤكد حالة الغموض التي تعترض منطقة اليورو إعلان المفوضية الأوروبية اول من أمس أن مؤشرها للثقة الاقتصادية الذي تتم متابعته عن كثب تراجع من 1,105 نقاط في يونيو إلى 2,103 نقاط في يوليو في أدنى مستوى خلال عام.

وفي الوقت الذي يرى بعض المحللين أن زيادة الفائدة هذا الشهر ستضع نهاية لدورة تشدد البنك المركزي في سياسته النقدية، يتوقع آخرون أن يستمر البنك في رفع الفائدة بشكل أكبر خلال الفترة المتبقية من العام.

وزير الاقتصاد الإيطالي يعترف بارتكاب «خطأ» بشأن شقة فاخرة

روما ـ د.ب.أ: اعترف وزير الاقتصاد الإيطالي جيوليو تريمونتي بارتكاب «خطأ» باستخدام شقة فاخرة خاصة بمساعد سابق يتم التحقيق معه بشأن جرائم فساد. وفي مقابلة تلفزيونية، نفى تريمونتي تقارير بأن الترتيب الايجاري غير الرسمي والذي من خلاله دفع سعرا أقل من سعر السوق لماركو ميلانيس لتأجير شقة في روما يرقى إلى تهرب ضريبي.

وقال تريمونتي في برنامج بتلفزيون حكومي «إنني لا أحتاج إلى سرقة أموال من الشعب الإيطالي». وقال لتلفزيون «آر ايه آي» إنه «ربما كان ينبغي أن أكون أكثر حرصا، لكن إذا ارتكبت أخطاء، فإن المبرر الوحيد هو أنه يتعين علي أن أتصدى لثالث أكبر دين في العالم»، في إشارة إلى الدين العام الإيطالي. ويحظى تريمونتي، الذي كان ينظر اليه في وقت من الأوقات كخليفة لرئيس الوزراء سلفيو بيرلسكوني، بالثقة استنادا الى ابقائه الإنفاق الحكومي تحت السيطرة منذ تولى الائتلاف المحافظ الحاكم السلطة في عام 2008.

لكن تريمونتي تعرض لضغوط متزايدة داخل الحكومة لإجراءاته المتشددة بما فيها حزمة تقشف بقيمة 48 مليار يورو (69 مليار دولار).

بمقدار درجة واحدة خلال الأشهر الثلاثة القادمة

موديز تحذّر من أنها قد تخفض تصنيف الديون الإسبانية

مدريد ـ د.ب.أ: قالت وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني إنها أبقت التصنيف الائتماني لإسبانيا عند «أيه أيه 2» لكنها قد تخفضه بمقدار درجة واحدة خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

قالت موديز في تقييمها إنه من المرجح أن تزيد حزمة الإنقاذ الجديدة لليونان الضغوط على إسبانيا فيما يتعلق بالتمويل.

وشددت الوكالة أيضا على بطء نمو الاقتصاد الإسباني وأخطاء مالية ارتكبتها بعض حكومات الأقاليم والمحليات. وقالت موديز إنه مع ذلك لاتزال مستويات الدين الإسباني متدنية نسبيا وقد يكون من المتوقع أن تفي الحكومة بمستهدفاتها لخفض عجز الموازنة إلى 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام الحالي.

ودأبت حكومة رئيس الوزراء خوسيه لويس رودريجيز ثاباتيرو على رفض ما يتردد حول احتمالات أن تلحق اسبانيا في نهاية المطاف بدول اليونان وأيرلندا والبرتغال التي حصلت على حزم إنقاذ من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

اليورو يمحو خسائره أمام الدولار.. والذهب يقفز

نيويورك ـ رويترز: عوض اليورو خسائره أمام الدولار امس بعدما جاءت بيانات النمو الاقتصادي الاميركي أضعف من المتوقع وأدى القلق بشأن محادثات سقف الدين الى عزوف المستثمرين عن العملة الاميركية.

وسجل اليورو في أحدث التعاملات 1,4325 دولار مقتربا من مستوياته في تعاملات الليلة الماضية في نيويورك، وكان منخفضا نحو نصف في المائة عند 1,4260 دولار قبل صدور البيانات التي أظهرت أن الاقتصاد الاميركي نما 1,3٪ في الربع الثاني من العام.

وتراجعت أسعار الذهب امس مع ارتفاع الدولار أمام اليورو بعدما هددت مؤسسة موديز بخفض التصنيف الائتماني لاسبانيا لكن حالة عدم اليقين بشأن محادثات الدين الاميركي دعمت المعدن النفيس بعدما أرجأ الجمهوريون تصويتا على خطة للديون.

وتعرض اليورو لضغوط بعدما وضعت موديز التصنيف الائتماني الاسباني قيد المراجعة لخفض محتمل مما أثار مخاوف من تنامي أزمة الديون في أطراف منطقة اليورو ورفع الدولار أمام سلة عملات.

وبلغ سعر الذهب في السوق الفورية 1613,59 دولارا للاوقية منخفضا 0,2٪ مقارنة مع 1616,35 دولارا للاوقية في أواخر تعاملات نيويورك اول من أمس.

وقال نيك براون المحلل لدى ناتيكسيس «السؤال هو قابلية استمرار الاوضاع المالية، والى الآن لم تبرهن أوروبا أو أميركا على قدرتهما على ضمان هذا الاستمرار».

وأضاف «اذا كانت هناك مخاوف من احتمال عدم التوصل الى اتفاق (في الولايات المتحدة) قبل الثاني من أغسطس فان هناك مجالا لمزيد من التصحيح الصعودي (في أسعار الذهب) من المستويات الحالية».

قفزت أسعار الذهب إلى مستوى قياسي عند 1632,16 دولار للأوقية (الأونصة) امس بعد نشر بيانات ضعيفة للنمو الاقتصادي الأميركي مما عزز احتمالات اللجوء إلى مزيد من التيسير النقدي.

وبلغ سعر الذهب في السوق الفورية 1631,04 دولارا للأوقية مقارنة بـ 1616,35 دولارا في آخر تعاملات نيويورك اول من أمس.

وتراجع سعر البلاتين 0,4٪ الى 174,40 دولارا للاوقية.

وانخفضت الفضة 0,2٪ الى 39,48 دولارا للاوقية بعدما سجلت أعلى مستوى في شهرين عند 41,42 دولارا هذا الاسبوع، وارتفع البلاد يوم 0,1٪ الى 824,75 دولارا للاوقية وتتجه مكاسبه الشهرية الى 10٪ وهي الافضل هذا العام.

برنت يستقر قرب 117 دولاراً

لندن ـ رويترز: استقر سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي قرب 117 دولارا للبرميل امس لكن الاتجاه يبدو نزوليا مع ترقب المستثمرين والمتعاملين التوصل إلى قرار بشأن مشكلة الديون الأميركية.

ونزل سعر برنت 32 سنتا إلى 117,04 دولارا ونزل سعر الخام الأميركي 57 سنتا إلى 96,87 دولارا للبرميل. ومازال الاتفاق على تجنب تخلف عن سداد الديون في أكبر اقتصاد في العالم مراوغا وسط خلافات داخلية بين الجمهوريين تمنعهم من التوصل إلى تسوية مع الديموقراطيين.

وعلى الرغم من المشاكل في الولايات المتحدة ارتفع الدولار أمام سلة عملات إذ ظل اليورو يتعرض لضغوط بسبب مشكلة الديون الأوروبية المستمرة.

من ناحية زخرى، قالت منظمة أوبيك ان سعر سلة خامات نفط المنظمة انخفض الى 113,30 دولارا للبرميل أول من أمس.

ارتفاع معدل البطالة في اليابان إلى 4,6٪

طوكيو ـ د.ب.أ: قالت الحكومة اليابانية امس إن معدل البطالة في اليابان ارتفع إلى نسبة بلغت 4,6٪ في شهر يونيو، بعدما سجل أدنى مستوى في أكثر من عامين في الشهر السابق.

وكان معدل البطالة انخفض في مايو إلى 4,5٪. وتراجع معدل البطالة إلى أقل من 5٪ في ديسمبر الماضي للمرة الأولى خلال 10 أشهر.

وقالت وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات إن بيانات البطالة استثنت ثلاث مقاطعات هي إيواتي وميا‌جي وفوكوشيما، حيث تعرضت تلك المناطق لأضرار شديدة جراء زلزال وتسونامي 11 مارس الماضي.

ارتفاع قيمة صادرات الألعاب الإلكترونية الصينية على الإنترنت بنسبة 111٪

الصين ـ يو.بي.آي: أعلنت مصلحة الدولة العامة للاعلام والنشر في الصين امس ان قيمة صادرات الالعاب الالكترونية الصينية على الانترنت قفزت بنسبة 111٪على أساس سنوي لتصل الى 230 مليون دولار في العام 2010.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» عن مسؤول من المصلحة قوله في منتدى دولي في مدينة شنغهاي الصينية ان قيمة صادرات الألعاب الالكترونية الصينية على الانترنت خلال العام الماضي بلغت 230 مليون دولار في ارتفاع يقدر بـ 111٪ على أساس سنوي.

واضاف المسؤول ان 82 نوعا من الالعاب على الانترنت والتي طورتها 34 شركة تكنولوجية في الصين صدرت الى السوق الخارجية في العام 2010.

وكشف المسؤول ان هذه الالعاب الصينية على الانترنت لاقت اقبالا كبيرا في أسواق الولايات المتحدة وروسيا واليابان وألمانيا ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.

يذكر ان 8 شركات تكنولوجية صينية نجحت في تطوير وتصدير منتجاتها للألعاب الالكترونية على الانترنت الى السوق الخارجية في أوائل فترة الخطة الخمسية الوطنية.

وأضاف المسؤول ان البلاد تخطط لدعم تصدير 100 نوع من الالعاب الالكترونية على الانترنت التي طورتها الشركات التكنولوجية الصينية بنفسها الى الخارج في فترة الخطة الخمسية.